د. موضي عبد العزيز الحمود

الكويت و«الكويتية»... وجهان لعملة واحدة

من مقعدي بالطائرة لم أملك إلا أن أعقد المقارنة بين حال طائرنا الميمون وحال الوطن الكبير الكويت... «فالحال من بعضه»، فكل شيء في الوطن هو اليوم معطل كما في طائرتنا، فلا بوصلة للرؤية المستقبلية، ولا كرسي ثابت لقيادي أو وزير مهما عِلت كفاءته وتميز جهده، ولا سياسة واضحة ومحددة تستند إليها الدولة ولا موطئ قدم ثابتة لحكومتنا تبنى عليه وتنطلق منه إلى المستقبل.

بعد فترة انتظار قصيرة دعينا كمسافرين الى دخول الطائرة، وحال دخولنا إحدى طائرات شركتنا الوطنية (الكويتية) استندت إلى مقعدي وبدأت أتفقد إمكانات المقعد قبل إقلاع الطائرة، ولا أحسبني أبالغ حين أذكر أنني وجدت التلفاز الصغير أمامي لا يعمل وعلى يساري وسادة للذراع قد تعرى جزء منها بفعل فاعل، كما تأرجحت القاعدة التي أسفل المقعد الذي أمامي لإراحة القدمين، ومع ارتفاع الطائرة اهتز المقعد مصدراً أصواتاً لا تطرب... ومن مقعدي هذا لم أملك إلا أن أعقد المقارنة بين حال طائرنا الميمون وحال الوطن الكبير الكويت... «فالحال من بعضه».

فكل شيء في الوطن هو اليوم معطل كما في طائرتنا، فلا بوصلة للرؤية المستقبلية، ولا كرسي ثابت لقيادي أو وزير مهما علت كفاءته وتميز جهده، ولا سياسة واضحة ومحددة تستند إليها الدَولة ولا موطئ قدم ثابتة لحكومتنا تبنى عليه وتنطلق منه إلى المستقبل، ولا أدري هل المصادفة وحدها أم هو القلق الساكن في نفوسنا مما آلت إليه الأمور، هو الذي دفعني لعقد المقارنة بين أحوال طائرنا الميمون ووطننا الآمن؟!

إنه ولاشك التآزم المستمر بين السلطتين الذي أوصل البلد ومعها (الكويتية) وغيرها من مؤسسات وطنية إلى ما وصلت إليه من مراتب متأخرة في سلم التحديث والتطور، إنه وضع مؤلم ولا نملك إلا أن نقول حياله: لا عزاء لنا ولا عزاء للوطن.

«مغازل الخير دوري»:

تتبارى وتتباهى الشركات والمؤسسات والأفراد في الدول المتقدمة بما تقدمه من تبرعات وهبات وأموال خيرية لمراكز الأبحاث والجامعات ودور العلم كأحد أوجه الخير العديدة التي تنفق عليها هذه الشركات بسخاء، هذا الباب من أوجه الإنفاق مازال لا يحظى في دولنا بالأهمية نفسها، على الرغم من اهتمام الخيّرين من أهلنا بالإنفاق في سبيل الله، ولكن في كل مجال هناك رواداً ومجالا للخير من دون استثناء، حيث غمرنا خادم الحرمين الشريفين بتبرعٍ سخي للجامعة العربية المفتوحة لاهتمامه برسالتها وهدفها الخير في خدمة أبناء هذا الوطن، كما توالت التبرعات لهذه الجامعة من مؤسسها وداعمها الأمير طلال بن عبدالعزيز والأمير الوليد وعدد كبير من أهل الخير... لاشك أن هذه التبرعات تفتح أبواباً جديدة كمصارف لأموال الخير في أوجه هي من أهم وجوه الخير؛ ألا وهي تنمية الإنسان العربي الذي مازال يطمح إلى العالم والتنمية ويتطلع إلى كل الخيّرين للإنفاق في هذا السبيل الذي نرجو الاهتمام به ونرجو من الله القبول لكل من يسهم في هذا الشأن المهم... والله الموفق.

المستشار شفيق إمام

ما قل ودل: الاستجواب وقضايا دستورية (2) التدوير الوزاري... أسبابه وتداعياته

لا اجتهاد مع صراحة نص المادة (56) التي جاء حكمها عاماً ومطلقاً، والعام يسري على عمومه والمطلق يجري على إطلاقه، ومن ثم يكون للأمير صلاحياته الدستورية في إعفاء الوزير الموجه إليه الاستجواب من منصبه الوزاري أو تقليده منصباً وزارياً آخر، فتشكيل الحكومة والتدوير من الصلاحيات الدستورية المطلقة للأمير التي لا تكون محلاً للاستجواب.

طرح الاستجواب والأحداث التي صاحبته تساؤلات عن عدد من القضايا الدستورية تناولت في مقالتي الاثنين الماضي إحداها، وتدور بشأن الحق الدستوري في الرد على الاستجواب، وقلت إنه مستمد من حق الدفاع الذي يعتبر أصل الحقوق والحريات لأنه يزود عنها جميعاً.

وقد كان من الضروري أن نطرح التدوير الوزاري وتداعياته، كقضية مستقلة لما أثاره من تداعيات في الاستجوابين الأخيرين، وإن كان لا يخرج عن كونه تخلياً من الوزير عن منصبه، وهي القضية التي سنطرحها في المقال القادم بإذن الله.

وبادئ ذي بدء، فإن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد رتبت على نزول المستجوب عن استجوابه أو غيابه عن الجلسة المحددة لنظر الاستجواب، عدم جواز نظر الاستجواب، لتتيح لأي نائب أن يتبناه في أي من الحالتين فيستمر المجلس في نظره، أما تخلي الوزير عن منصبه فقد رتبت عليه اللائحة سقوط الاستجواب، باعتباره أثراً ونتيجة حتمية لتخلي الوزير عن منصبه، ومن المقرر قانوناً أن الساقط لا يعود، ومن ثم فإن إدراج الاستجواب في جدول أعمال المجلس، بعد سقوطه لتخلي الوزير عن منصبه يكون تجاوزاً لأحكام اللائحة، إذ يجب على الأمانة العامة للمجلس رفعه من جدول الأعمال، وهو ما كان يمكن أن يجنب المجلس المناقشات التي دارت في جلسة الاثنين 2007/10/30، والتي لوّح فيها بعض الأعضاء باستجواب سمو رئيس الحكومة بسبب التدوير الوزاري، وهو ما طرح بقوة قضية التدوير الوزاري وأثره ومدى جواز المساءلة السياسية فيه.

ويطل في هذا الصدد نص المادة (142) من اللائحة الداخلية التي نصت على انه «يسقط الاستجواب بتخلي مَن وُجه إليه الاستجواب عن منصبه...»، وهو ما يطرح سؤالاً مهماً، عن سقوط الاستجواب على هاتين الحالتين، ولكن اللائحة الداخلية أثرت أن تستخدم تعبير «إذا تخلى الوزير عن منصبه»، ليشمل الحالتين فضلا عن حالة التدوير الوزاري.

ولئن كانت المذكرة التفسيرة للدستور، في تناولها لضمانات السلطة التنفيذية وتحذيرها من المبالغة فيها، كان من بين ما استطردت فيه أن تجريح الوزير إذا ما استند إلى حقائق دامغة وأسباب قوية تتردد اصداؤها في الرأي العام، سوف يكون تحت نظر رئيس الدولة باعتباره الحكم النهائي في كل ما يثار عن الوزير، ولو لم تتحقق في مجلس الأمة الأغلبية الكبيرة اللازمة لإصدار قرار بعدم الثقة، مما قد يحمل على الظن بأن إقصاء الوزير عن الحكومة قد يكون الخيار الوحيد المطروح على صاحب السمو الأمير في هذا السياق.

إلا أن ما ورد في المذكرة التفسيرية لا يمكن أن يكون قيداً على الأمير في استخدامه لصلاحياته الدستورية المنصوص عليها في المادة (56) من الدستور، والتي تخوله صلاحية تعيين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم، لأنه وإن كانت المذكرة التفسيرية للدستور ملزمة شأن الدستور ذاته، إلا أنه لا اجتهاد مع صراحة نص المادة (56) التي جاء حكمها عاماً ومطلقاً، والعام يسري على عمومه والمطلق يجري على إطلاقه، ومن ثم يكون للأمير صلاحياته الدستورية في إعفاء الوزير الموجه إليه الاستجواب من منصبه الوزاري أو تقليده منصباً وزارياً آخر.

ومن هنا فإن التلويح باستجواب رئيس الحكومة، بسبب التدوير الوزاري، يكون قد ورد على غير محل له، لأن صلاحيات الأمير الدستورية لا يمكن أن تكون محلا لاستجواب، إلا اذا كان يمارسها بواسطة وزرائه، إعمالا للمادة (55) من الدستور، ففي هذه الحالة وحدها تكون المساءلة السياسية، ويكون استجواب رئيس الوزراء والوزراء، حتى ولو كان ما يباشرونه من أعمال السلطة التنفيذية يتطلب صدور مرسوم به، لأن صدور مثل هذا المرسوم لا يعفي الوزراء من مسؤوليتهم السياسية عن هذه الأعمال.

أما الأعمال التي يمارسها الأمير وتكون قصراً عليه، مثل تعيين ولي العهد وتعيين نائب الأمير وتنظيم صلاحياته، وتعيين رئيس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم، والتي لا تُطرح أصلا وأساساً على مجلس الوزراء فإنها تكون بمُنأى عن الاستجواب.

ولا ينهض سنداً للقول بغير ذلك أن يكون تعيين الوزراء بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، لأن القرار النهائي في هذا التعيين يكون لصاحب السمو الأمير الذي لا يجوز الزج باسمه في استجواب إعمالا للمادة (54) من الدستور التي تنص على أن «ذات الأمير مصونة لا تمس».

الأمر الذي لا يجوز معه أن يُزَّج باسم الأمير في أي استجواب يُوَجه الى الحكومة.

وهو ما جسده مجلس النواب في مصر عندما قرر عدم الزج باسم الملك في احد الاستجوابات، لأن اسمه وذاته مصونة لا تمس، (جلسة 18 و19/5/-1943 المضبطة 40 ص 1697).

كما قرر مجلس الشيوخ المصري عدم مناقشة استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء عن أسباب تأليف الوزارة، لاعتبارات متصلة بالدستور وامتيازات العرش وحقوقه (جلسة 1940/4/29 ص 190 وما بعدها).

أنا هوسارسكا *

PROJECT SYNDICATE

جحيم الصومال الأبدي

يتألف المحرك الرئيسي للصراع الداخلي في الصومال من تركيبة ملتهبة من الدين والسياسة والخصومات العشائرية، وفي مقديشيو يُقتل المدنيون كل يوم، ولا تنقطع الهجمات بالقنابل على جوانب الطرق أو بمدافع الهاون، وتستهدف هذه الهجمات الساسة والصحافيين. ولكي يزداد الطين بلة فقد عانت البلاد هذا العام جفافاً وفيضانات.

كانت هذه التركيبة من انعدام الأمن والكوارث الطبيعية سبباً في نزوح أعداد هائلة من البشر وأسفرت عن معاناة بلغت حداً مأساوياً مؤلماً، فطبقاً لآخر تقديرات الأمم المتحدة فرّ نحو أربعمئة ألف، أو ما يقرب من ثلث سكان مقديشيو من المدينة.

مع كل ذلك، نادراً ما تحتل أخبار الصومال العناوين الرئيسية، وهذا يعكس جزئياً استحالة جمع الأخبار. ذلك أن الصحافيين الأجانب يغامرون بالدخول إلى البلاد - فمن الصعب والخطير إلى أقصى الحدود بالنسبة إليهم أن يعملوا داخل الصومال -، كما أن المراسلين المحليين يتعرضون للمضايقات والتحرشات من قِبَل السلطات، وحتى حين تتوافر الأخبار، فقد أصبحت قدرة العالم محدودة على استيعاب الأنباء السيئة والمحزنة من منطقة أخرى ساخنة من العالم.

منذ شهر ديسمبر الماضي تحولت الصومال إلى بلد يخوض حرباً أهلية في الواقع الفعلي للأمر، ولقد ظلت الحكومة العلمانية بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، علاوة على تعزيزات عسكرية من اثيوبيا، تحارب المتمردين من «اتحاد المحاكم الإسلامية»، وهو عبارة عن مجموعة متهمة بإيواء الإرهابيين المنتمين إلى تنظيم القاعدة، والتي يحصل زعماؤها على الدعم من إريتريا.

الحقيقة أن غياب القانون والأمن يجعل من التوصل إلى حل سياسي أمراً شبه مستحيل، فحين أراد شيوخ القبائل والوفود المحلية الاجتماع في مقديشيو في إطار مؤتمر للمصالحة، أرغمتهم الظروف الأمنية على تأجيل المؤتمر لأشهر عدة (رغم أنهم حين اجتمعوا بالفعل، وبأعداد كبيرة ولمدة طويلة، لم يتوصلوا إلى أي نتائج تستحق الذكر).

منذ وقت غير بعيد عجزت طائرة تحمل مبعوث حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة عن الحصول على حق الهبوط في بايدوا (مقر البرلمان الصومالي)، وفي بعض الأحيان يرفض الطيارون حمل الأجانب على طائراتهم إلى مقديشيو، وذلك بسبب الخطورة الشديدة، وتحيط الظروف الأمنية الخطيرة نفسها بعمليات تسليم معونات الإغاثة؛ ففي زيارة قام بها فريق تابع للجنة الإنقاذ الدولية اخيراً إلى شمال الصومال، وكنت من بين أفراد هذا الفريق، لتقييم الاحتياجات الإنسانية هناك، أنفق الفريق من الوقت والجهد والمال على القضايا الأمنية أكثر مما أنفقه على تفقد الآبار، وتقييم الحاجة إلى المراحيض، على الرغم من الافتقار الشديد إلى الماء ووسائل الصحة العامة هناك.

وعلى مسافة 25 ميلا من الطريق بين مدينتي كيسمايو وجيليب الجنوبيتين، هُناك ما لا يقل عن 35 نقطة تفتيش مأهولة برجال مسلحين يأخذون من خمسين إلى مائتي دولار أميركي من المسافرين العابرين، وفي البحر تعمل القرصنة على قطع المساعدات القادمة بالسفن على نحو خطير.

وأذكر هنا حادثة وقعت في جنوب الصومال، وتوضح بقوة كيف يتسبب انعدام الأمن في إعاقة أعمال الإغاثة، فبينما كان فريق التقييم في مدينة ماراري، تحول مشهد عادي لصديقين في العشرينات من عمرهما يتناولان طعام الإفطار إلى مأساة كبرى، حين تناول أحد الفتيين بندقية الكلاشينكوف بإهمال فانطلقت منها رصاصة عن طريق الخطأ لتصيب صديقه وتقتله.

كان الفتيان من العشيرة نفسها، ولكن من بطنين مختلفين لسوء الحظ، والإجراء المعتاد في مثل هذه الحوادث أن يقتل أهل الضحية شخصاً من المنتمين إلى البطن الآخر من العشيرة، وأمضى شيوخ العشيرة من البطنين أربعة أيام في التفاوض من أجل التوصل إلى حل أقل دموية، ثم اتفقوا في النهاية على دية مقدارها مئة ناقة ما يعادل سبعة آلاف دولار أميركي تدفع كتعويض لأهل القتيل، ولكن طوال الأيام الأربعة تلك أصبح العمل في المستشفى المحلي (والذي تديره منظمة دولية غير حكومية) متقطعاً، حيث قرر العاملون بها من المنتمين إلى أهل مرتكب الحادثة عدم الذهاب إلى المستشفى لممارسة أعمالهم، خشية أن يستهدفوا من قِبَل العائلة الأخرى في عملية قتل انتقامية.

قد يكون من الصعب بالنسبة إلى الأجانب عن البلاد أن يتفهموا المعضلة الناجمة عن تلك الحادثة، إلا أن نجاح الشيوخ في تفادي العنف يشكل نموذجاً للحكم الرشيد يستحق الإعجاب.

كم سيكون جميلا أن يتم اللجوء إلى مثل هذه الممارسات في التعامل مع الأغلبية العظمى من المشاكل التي تجتاح الصومال، والحقيقة أنه في ظل هذا النموذج الواضح للدولة الفاشلة، قد تشكل حكمة الشيوخ الخيار الأوحد للتعامل مع هذه الورطة التي خلقها انعدام القانون والتي أمسكت بخناق الدولة منذ رحيل الديكتاتور سياد بري في عام 1991.

إن تجاهل الموقف في الصومال، وعدم محاولة ترسيخ القانون والنظام ليس من الخيارات المتاحة بأي حال من الأحوال، ذلك أن الطائفتين الرئيسيتين المتحاربتين في مقديشيو تحصل إحداهما على الدعم من اثيوبيا، والثانية تدعمها إريتريا، وبسبب النزاعات الحدودية المعلقة بين هاتين الدولتين وهما من بين أفقر الدول في افريقيا والتي أدت إلى حرب استمرت من عام 1998 إلى عام 2000، وراح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى من الجانبين، وتسببت في انتشار أعمال العنف والخصومات في المنطقة، فإن اشتراك الدولتين في الحرب الأهلية الدائرة في الصومال بالوكالة من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى عواقب وخيمة على القرن الافريقي بأكمله.

* كبير مستشاري السياسات لدى لجنة الإنقاذ الدولية.
www.theIRC.org
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

كتاب تحت الضوء

المنافسة: مولد علم جديد

المؤلف: جيمس كايس

ما العلاقة المشتركة بين برامج الحاسوب التي تلعب الشطرنج، والتطور الحيوي، والألعاب الرياضية التنافسية، والمقامرة، والأنظمة البديلة للاقتراع، والمزادات العامة، والعولمة المتعلقة بالشركات، والحرب بين الطبقات؟ تتمثل الإجابة في أنّ تلك الجوانب جَميعها تمثل ملامح نموذج جديد للتفكير العلمي، الذي يطلق عليه المؤلف اسم «العلم الصاعد للمنافسة»، معلناً ميلاد علم جديد هو علم المنافسة.

فمنذ كتاب «الفوضى» لجيمس جليك الذي لاقى رواجاً شعبياً واسعاً بتناوله العلوم الجديدة للفوضى والتعقيد، لم يستهدف أي كتاب علمي موجه للقارئ العادي مثل هذا الغرض التنويري الذي يسعى المؤلف كايس إلى خوض غماره.

الناشر: فارار، شتراوس، وجيرو، الولايات المتحدة (2007)

د. محمد لطفي

30 عاماً على زيارة القدس (2) لماذا؟ كيف؟ هل؟ ماذا؟ من؟

mmlotfy56@hotmail.com

كان السادات صادقاً مع نفسه وواقعياً، وقرر بصورة لا تقبل أي جدل أو شك أن يحافظ على هذا المجد التاريخي، وألا يعرضه لأي انكسار أو شرخ بسيط، ولم يكن من سبيل للحفاظ على هذا المجد في رأيه سوى إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، واعتبار حرب أكتوبر آخر الحروب وضمان صداقة أميركا بأي ثمن، ولن يتحقق هذا كله سوى بالسلام مهما كانت تكلفته.

أدوات الاستفهام جميعها تتراقص أمام عين أي إنسان يحاول أن يصل إلى حقيقة هذه الزيارة اللغز، وكي لا تضيع الحقائق وتتوه الأحداث بين الروايات المختلفة سنسرد الأحداث تبعاً لتسلسلها الزمني، ونبدأ من حيث وقفنا في المقال السابق يوم 16/ 1973/10، عند أول خطاب للرئيس السادات بعد حرب أكتوبر في مجلس الشعب المصري.

فما حدث في حرب أكتوبر كان نصراً مصرياً وعربياً لم يسبق له مثيل سواء على الجانب العسكري أو السياسي، نصراً يحق للعرب أن يفخروا به على الدوام، وبعد مرور 10 أيام تحدث الرئيس السادات في مجلس الشعب «وكان في قمة زعامته المصرية والعربية وحب الشعب له» حديثاً عن السلام، وأنه يمد يده إلى السلام داعياً أن تكون حرب أكتوبر آخر الحروب.

ولم يفهم كثيرون حقيقة هذه الدعوة كما كان يضمرها الرئيس السادات «تماماً كما حدث في خطاب 1977/11/9، يوم أعلن استعداده للذهاب إلى القدس»، ومن فهم دعوة السلام في 10/16، فهمها من منطلق سلام القوي المنتصر الذي من حقه أن يملي شروطه ومن حقه أن يأتيه عدوه المهزوم ذليلاً منكسراً، لا أن يذهب هو إليه بعد 4 سنوات!

ولكن كان للرئيسُ السادات بعد نفسيٌّ وشخصيٌّ آخر، فلقد حقق في حرب أكتوبر أكثر مما كان يتوقعٌ «انتصاراً عسكرياً مذهلا وتضامناً سياسياً رائعاً وهزيمة لإسرائيل لم تحدث من قبل».

وهنا شعر أن ما حققه لن يستطيع أبداً - كشخص - تكراره، فكان صادقاً مع نفسه وواقعياً، وقرر بصورة لا تقبل أي جدل أو شك أن يحافظ على هذا المجد التاريخي، وألا يعرضه لأي انكسار أو شرخ بسيط، ولم يكن من سبيل للحفاظ على هذا المجد، في رأيه، سوى إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، واعتبار حرب أكتوبر آخر الحروب وضمان صداقة أميركا بأي ثمن، ولن يتحقق هذا كله سوى بالسلام مهما كانت تكلفته، وهذه الخلفية الشخصية هي ما استثمرها كيسنجر جيداً في ما بعد.

والآن لنرجع إلى التسلسل الزمني: بعد خطاب السادات في 1973/10/16، أعلن استعداده لقبول وقف إطلاق النار في إطار مبادرة من عدة نقاط تشمل عقد مؤتمر دولي، وبالفعل في ليلة 21-22 أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم 338 الذي دعا فيه كل الأطراف إلى وقف إطلاق النار، واستغلت إسرائيل هذا القرار فنجحت في عبور قناة السويس بين الجيشين الثاني والثالث، وبدأت في التمركز غرب القناة، وهو ما عرف وقتها «بالثغرة» وحاصرت الجيش الثالث وقطعت خطوط إمداده وتموينه، وحضر كيسنجر إلى القاهرة وتقابل مع السادات لأول مرة في 1973/11/7، وكان مما اتفق عليه مع السادات الموافقة على تسكين القوات في الخطوط التي انتهت عندها المعارك يوم 10/28، والتجاوز عن شرط ضرورة عودة إسرائيل إلى خطوط 10/22، مع البدء فوراً في مفاوضات فض الاشتباك، وهي ما عرفت وقتها بمفاوضات «الكيلو 101»، وكان برأس وفد مصر في ذلك الوقت المشير الجمسي «وكان حينها رئيسا لغرفة العمليات العسكرية».

ثم تقابل كيسنجر مع السادات للمرة الثانية في 1973/12/13 للإعداد لمؤتمر جنيف على أساس القرار 338، الذي بدأ برعاية السكرتير العام للأمم المتحدة «كورت فالدهايم» ورئاسة مشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في صباح يوم الجمعة 1973/12/21، ومما قيل في مذكرات بعضهم إن موعد الافتتاح تأخر نحو ساعة لمشكلة بروتوكولية حول ترتيب مقاعد الأعضاء. (الطريق إلى السلام «صلاح منتصر»)، مما يوضح مدى التوتر والتوجس بين الأطراف ورغبة كل طرف ألا يبدو مهزوماً أمام الآخر... وللحديث بقية.

عبدالرحمن العوضي

التفسير العنصري للتاريخ... أطروحات د.عبدالرحمن العوضي نموذجاً (1)

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

د.عبدالرحمن العوضي يؤمن بالتفسير العنصري للتاريخ، فقد قسم الكويت إلى «بدو وحضر» في تفسيره العنصري للتطور الاجتماعي-السياسي للكويت، وهو مصطلح لا أساس واقعياً له، بل هو مصطلح عنصري يستخدم للتغطية على الصراع الاجتماعي-الاقتصادي في المجتمع الكويتي.

«الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». مادة 29 من الدستور.

هنالك نظرية التفسير العلمي للأحداث التاريخية، التي تتعامل مع هذه الأحداث ضمن معطياتها الطبيعية وسياقها التاريخي، وتستخدم الأسلوب العلمي للربط بين متغيراتها وللحكم على نتائجها بعيداً عن الاعتبارات غير العلمية، وهناك نظرية التفسير العنصري للتاريخ، التي تعزو جميع الأحداث التاريخية إلى أسباب عنصرية، وبذلك تعجز هذه النظرية عن تفسير الأسباب الحقيقية للأزمات، وتفشل في معرفة دوافع الحراك الاجتماعي والسياسي وطبيعتها. (قد يتبنى الشخص التفسير العنصري لسد نقص سيكولوجي أو كمحاولة لتمييز نفسه أو للتغطية على قضايا أخرى).

وقد برزت حركات وقوى يمينية عنصرية متطرفة في أوروبا وأميركا، وإن كانت غير مؤثرة واندثر أغلبها، تتبنى منهج التفسير العنصري للتاريخ وللحراك الاجتماعي والسياسي، كان أشهرها منظمة «كي كي كي» الأميركية التي يبدو أنها اندثرت، والحزب القومي البريطاني، والحركة اليمينية العنصرية في فرنسا التي يقودها السياسي «لوبان»، وأيضا الحزب القومي في روسيا الذي يتزعمه الأرعن «جيرنوفسكي» الصديق الشخصي للبائد صدام.

ويبدو أننا في الكويت لسنا استثناء مما يحصل في العالم، فلدينا أيضا من يؤمن بالتفسير العنصري للتاريخ، كان أبرزهم، على الأقل من أفصح عن ذلك بشكل علني، د.عبدالرحمن العوضي الذي «أبدع» في تفسيره العنصري للتطور الاجتماعي-السياسي للكويت أثناء مقابلته مع جريدة «القبس» بتاريخ 2007/11/11، وقدم بذلك نموذجاً كويتياً لنظرية التفسير العنصري للتاريخ.

ومع أننا نرفض الأسس التي يقوم عليها هذا المنهج جملة وتفصيلا، ونعتقد أن الزمن كفيل باندثاره كما تبين لنا التجارب الإنسانية المتطورة، فنحن من منطلق خوفنا على وحدة مجتمعنا وتماسكه ودفاعنا الدائم عن الثوابت الدستورية التي قام عليها مجتمعنا المتعدد الأصول والأعراق، ولإيماننا بالمواطنة الدستورية التي بيّنها الدستور- نعتقد أن من واجبنا الوطني ألا ندع هذا الكلام يذهب من دون تفنيد ودحض لتهافت حججه وبطلان أسسه وخطورته وتأثيره السلبي البالغ في الوحدة الوطنية، خصوصا أن د.العوضي قد تعدى حدود النزعات العنصرية والتلميحات والإشارات التي يصدرها بعضهم بين الفينة والأخرى، والتي لا تستحق الاهتمام، عندما زاد على ذلك وطعن في الانتماء الوطني لمكوّن أساسي وأصيل من مكوّنات المجتمع الكويتي، إذ أعلن بشكل سافر وخطير أن ما يقوله «يقدم نظرة تشرح شيئاً فشيئاً ما وصلنا إليه، بعدما زاد الضغط الشعبي وزّاد التمثيل الشعبي لأشخاص غير منتمين إلى الكويت التي نعرفها والتي بني عليها الدستور»!! وسنوجز ردنا بالنقاط التالية:

-1 يستند د.العوضي في تفسيره للحراك الاجتماعي والسياسي إلى التفسير العنصري من خلال تقسيمه المجتمع الكويتي إلى ما يسميه «بدواً وحضراً». وهذا التقسيم ملتبس ومطاط وغير دقيق علمياً، خصوصاً أن المجتمع الكويتي تكوّن من هجرات قدمت من الدول المجاورة وتحديداً السعودية (التي قدم منها أغلب العوائل الكويتية وأغلب القبائل الكويتية أو ما يسمى «قبائل الجنوب») والعراق (قدم منه عدد من العوائل الكويتية وبعض القبائل الكويتية أو ما يسمى «قبائل الشمال») وإيران (قدم منها ما كان يسمى مجازاً «عيم الكويت»، وبعض العوائل الكويتية السنية ومنها العائلة الكريمة للدكتور العوضي، إذ أتت مهاجرة من منطقة عوض في إيران)، كما أن الهجرات إلى الكويت كانت مستمرة وقد ازدادت في بداية النصف الثاني من القرن الماضي لأسباب كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإن كنا نغلب العامل الاقتصادي.

لذا، لا نعرف حقيقة ما المعيار الذي استخدمه د.العوضي لهذا التقسيم العنصري؟ هل هو العام الذي تمت فيه الهجرة إلى الكويت؟ فنقول بناء على ذلك، من قدم سنة كذا «حضري» وسنة كذا «بدوي»، أم منطقة السكن؟ فمن يسكن هذه المنطقة «بدوي» ومن يسكن تلك «حضري»، على أن مناطق الكويت، قديمها وحديثها، يقطنها كويتيون من أصول مختلفة. أو قصد البلد الذي أتى الشخص أو عائلته مهاجرين منه؟ رغم أن كل تلك المعايير غير علمية، فالبدوي هو من يتنقل في الصحراء بحثاً عن الماء والكلأ، والحضري هو المستقر في المدينة، لذا فكل الكويتيين «حضر» لاستقرارهم جميعاً منذ عقود طويلة في المدينة. صحيح أن هنالك من أصولهم قبلية، كما أن هنالك من أصولهم فارسية أو عراقية، ولكن جميعهم الآن «حضر» مستقرون في المدينة، ومن المفروض خصوصاً بعد دستور 1962، أن تتعايش كل هذه الجموع البشرية ذات الأصول المختلفة في دولة واحدة تكون فيها المواطنة الدستورية هي الأساس بغض النظر عن الأصل أو منطقة السكن أو «أسبقية» الهجرة، ولنا في بريطانيا وأوروبا عموماً خير مثال هنا.

من هنا نرى أن مصطلح «بدو وحضر» لا أساس واقعياً له، بل هو مصطلح عنصري يستخدم للتغطية على الصراع الاجتماعي-الاقتصادي في المجتمع الكويتي، وما يحمله من مضامين عميقة منها المضمون الاقتصادي الذي جعل د.العوضي يخرج عن طوره ليقول «وخوفنا بعد 10 سنوات يزداد وترى طريقة توزيع الثروة قد تغيرت»!! وهذا الخوف على المصالح الخاصة هو ما جعله يصرخ بشكل هستيري «راحت الكويت»!! ... وللحديث بقية.

الجريدة
aljarida
www.aljarida.com

يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر
منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 2257036 - 2257037 - 2257038

فاكس: 2257035
خدمة العملاء والاشتراكات: 828111
فاكس خدمة العملاء: 2252540
ص.ب: 29846 صفاة 13159 الكويت

الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 2495104/5/6/7
فاكس: 2495107

التوزيع والاشتراكات:
شركة المنى للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع
تلفون: 838281 داخلي: 201 فاكس: 4839487